واقع الاستثمار الصناعي في محافظة النجف بعد عام ٢٠٠٨*

الباحثة
شفاء شهيد ديوان
جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات

الاستاذ الدكتور
سعدون شلال السعيدي
جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات

الاستاذ الدكتور
عبد الزهرة علي الجنابي
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الانسانية

المستخلص:

نظراً لأهمية الاستثمار الصناعي ودوره الكبير في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي الى الامام والذي جاء كنتيجة طبيعية لتطبيق قانون الاستثمار المعدل لعام ٢٠٠٦حيث شجع هذا القانون الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) ، وعليه هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جميع الفرص الاستثمارية الجديدة التي شهدتها المحافظة لمعرفة طبيعتها وفروعها ومدى استغلالها للإمكانات المتاحة فضلاً عن توزيعها المكاني والتركيز على المشاريع المنجزة ودراسة عواملها الموقعية ...الخ .

توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات كان في مقدمتها اقتصار هذه الاستثمارات الصناعية على عدد محدود من فروع الصناعة واعتمادها في تلبية متطلباتها على مصادر التمويل الذاتية لأغلب المستثمرين.

المقدمة

يحظى الاستثمار الصناعي بأهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية والاقتصادية منها على وجه الخصوص ، إذ يعد من أهم المتغيرات التي تعمل بكل أشكالها على تحقيق التنمية ومنها الاقتصادية والاجتماعية ، لكونه يستهدف إقامة مشاريع صناعية مخطط لها مسبقاً وقد تستثمر الامكانات المتاحة مما يؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع وقدرته الاقتصادية ، فضلاً عن تحسين احواله الاجتماعية والثقافية والحضارية وتوفير الخدمات الأساسية له ، حيث يعرف بانه ((عملية تحويل حجم من الأصول الى عينية صناعية يكون الغرض منها خلق طاقات إنتاجية صناعية او توسيعها أو تحديثها وبالتالي تحويل المجتمع من مجتمع زراعي او استهلاكي إلى مجتمع انتاجي صناعي))[1] ، فالصناعة تعد وسيلة جوهرية تعمل دوماً على

(*) بحث مستل من رسالة الماجستير ، واقع الاستثمار الصناعي وآثاره الجغرافية في محافظة النجف ، والتي سيتم مناقشتها في كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة ،٢٠١٨.

تقدم الدول والمجتمعات ؛ وذلك لكونها تمثل المفتاح لعملية التنمية الاقتصادية [٢]من خلال التوظيف الصحيح للاستثمار، و تفتقر محافظة النجف إلى هذا النوع من الدراسات وذلك لأن الاستثمار الصناعي يعد من المواضيع الحديثة نسبياً وعليه جاءت هذه الدراسة لتركز على هذا النوع من الاستثمارات.

مشكلة البحث:

يعد تحديد مشكلة الدراسة من أهم الأمور التي تقع على عاتق الباحث ؛ لأنه من بعد تشخيصها يتمكن من تركيز جهده نحو إيجاد الحلول لها ، وقد صيغت مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي : (هل إن واقع الاستثمار الصناعي في محافظة النجف يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة؟)

فرضية البحث :

ترجع فرضية البحث (الى تباين دور الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المكانية المنشودة).

منهجية البحث:-

اعتمدت الدراسة المنهج الموضوعي في دراسة واقع الاستثمار الصناعي في محافظة النجف وتطبيق الاسلوب الوصفي والتحليلي ، وذلك بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية من خلال اعتماد استمارة الاستبيان فضلاً عن بعض الدوائر كهيئة الاستثمار والتقارير والنشرات والمطبوعات الرسمية...الخ.

هدف البحث:

يهدف البحث الى رسم صورة واضحة عن واقع الاستثمار الصناعي القائم او المقترح في منطقة الدراسة بعد عام ٢٠٠٨.

حدود منطقة البحث:

الحدود المكانية لمنطقة الدراسة هي محافظة النجف التي تقع في الجزء الأوسط الغربي من العراق بين دائرتي عرض (٥٠ ْ ٢٩ ـ ٣٢ ْ ٢١ ـ)شمالاً وخطي طول (٤٢ ْ ٥٢ ـ ٤٤ ْ ٤٤ ـ) شرقاً ، يحدها جغرافياً من الشمال محافظتي كربلاء وبابل و من الجنوب المملكة العربية السعودية ، ومن الغرب محافظة الانبار ، ومن الشرق محافظتي القادسية والمثنى ينظر الخريطة رقم واحد (١) أما فيما يخص حدود الدراسة الزمانية فتبدأ من عام ٢٠٠٨.

خريطة (١)
موقع محافظة النجف من العراق

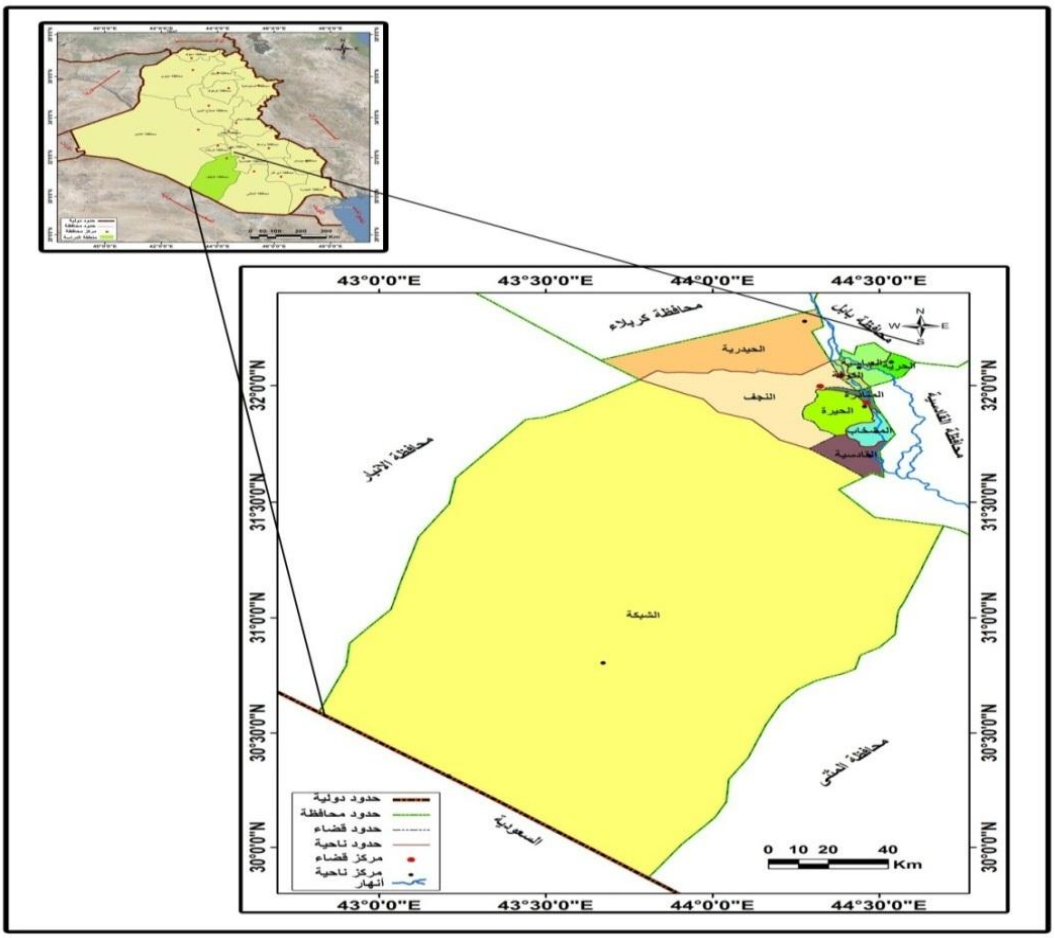

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد الهيئة العامة للمساحة ،قسم انتاج الخرائط ،خارطة العراق الادارية ، بغداد ،لعام ٢٠١٦.

المبحث الاول

واقع الاستثمار الصناعي في المحافظة بعد عام ٢٠٠٨:-

تقوم الدراسة على تقويم المشاريع الصناعية الاستثمارية في المحافظة التي بدأ العمل على اقامتها بعد صدور قانون الاستثمار ذي الرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ، وهذه الفرص الاستثمارية يديرها القطاع الخاص في منطقة الدراسة ، وقد اقتصرت هذه الدراسة على الصناعات الكبيرة منها دون الصغيرة لكونها خضعت لأليات قانون الاستثمار أعلاه في حين ان الصغيرة لم تخضع له فضلاً عن انها لم تحصل على إجازة تأسيس ، كما ان من المتعذر الحصول على بيانات كافية عن هذه المشاريع من اي جهة رسمية وكذلك

من الدراسة الميدانية ، وقد قامت الباحثة بأجراء دراستها الميدانية للمشاريع الواردة في هذا البحث بأسلوب المسح الشامل معززة باستمارة استبيان ، وقد امتدت هذه الدراسة من شهر ايار وحتى شهر تموز لسنة ٢٠١٧ وبهذا فان الدراسة الميدانية قد جرت بأسلوب المعاينة واستمارة الاستبيان ولكل المشاريع قيد الدراسة. ومن خلال جدول (١) يتبين ان مجموع هذه الفرص الاستثمارية قد بلغ (١٣) فرصة استثمارية توزعت ما بين (٤) منشآت عاملة حيث بلغت نسبتها من اجمالي الاستثمارات (٣٠،٧%) و(٩) منشآت غير عاملة وبنسبة بلغت (٦٩%) من اجمالي الاستثمارات .

جدول (١)
المجموع الكلي لمنشآت الاستثمار الصناعي في محافظة النجف عام ٢٠١٧

الفرصة الاستثمارية	عدد المنشآت	عدد العاملين	الاجور (مليون)	قيمة الانتاج (مليون)	قيمة المستلزمات (مليون)	القيمة المضافة (مليون)
العاملة	٤	١٧٧٣	١٥٨٥٦	١٥٥٢٢٠	٣٢١٦٠	١٢٣٠٥٩
المتوقفة حاليا	-	-	-	-	-	-
غير المنجزة	٩	-	-	-	-	-
المجموع	١٣	١٧٧٣	١٥٨٥٦	١٥٥٢٢٠	٣٢١٦٠	١٢٣٠٥٩

المصدر : بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية .

اولاً: التوزيع المكاني لمشاريع الاستثمار الصناعي:-

من خلال ملاحظة جدول (٢) يتبين ان عدد المنشآت الصناعية قد بلغ (١٣) منشاة والتي توزعت بواقع مكاني حسب اقضية المحافظة وكما يأتي:-

جدول (٢)
توزيع مشاريع الاستثمار الصناعي في محافظة النجف حسب الاقضية لعام ٢٠١٧

القضاء	عدد المنشآت	عدد العاملين	الاجور (مليون)	الانتاج (مليون)	المستلزمات (مليون)	القيمة المضافة (مليون)
النجف	٩	١٧٥٠	١٥٧٥٦	١٥٤٦٢٠	٣١٨٠٠	١٢٢٨٢٠
الكوفة	٤	٢٣	١٠٠	٦٠٠	٣٦٠	٢٤٠
المناذرة	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٣	١٧٧٣	١٥٨٥٦	١٥٥٢٢٠	٣٢١٦٠	١٢٣٠٦٠

المصدر: بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

ا- مشاريع الاستثمار الصناعي ضمن قضاء النجف :-

يقع هذا القضاء بين دائرتي عرض (٥٠ْ ٢٩ْ - ٢١ْ ٣٢ْ) شمالاً وخطي طول (٥٠ْ ٤٢ْ - ٤٤ْ ٤٤ْ) شرقاً ، تحده محافظة كربلاء من الشمال الشرقي ومن الجنوب والجنوب الغربي فيحده خط الحدود الدولية العراقية السعودية ، في حين يتصل عمرانياً بقضاء الكوفة من جهة الشرق كما ويضم ناحيتي

الحيدرية والشبكة وقد احتل هذا القضاء المرتبة الاولى في عدد المنشآت الصناعية والتي بلغ عددها (٩) منشآت ، وبنسبة بلغت (٦٩%) وكذلك الحال بالنسبة لجميع المعايير الصناعية حيث شكلت النسب الاتية على التوالي (٩٨،٧%) (٩٩%) ، (٩٩،٦%) ، (٩٨،٨%) ،(٩٩،٨%)، توزعت هذه الصناعات حسب الوحدات الادارية التابعة للقضاء توزيعاً مكانياً غير متوازن وكما موضح في جدول (٣) حيث احتل مركز قضاء النجف المرتبة الاولى في عدد المنشآت والتي بلغ عددها (٦) منشآت وبنسبة بلغت نحو (٦٦،٦) ، ويعود تركز اغلب الاستثمارات الصناعية في قضاء النجف لتوفر الكثير من الوفورات الاقتصادية الصناعية والحضرية ، والتي تعرف بانها المزايا الموقعية التي تكتسبها المشاريع الاقتصادية والتي تؤدي الى زيادة ارباحها او خفض كلف انتاجها [٣]كموقع المدينة الاستراتيجي وسهولة الحصول على ما تحتاج اليه اغلب الصناعات كالمادة الاولية ، فعملية التصنيع تقوم بالتحديد على تحويل المواد الخام الى منتجات مصنعة [٤] ، وتمتعها بكثرة الاسواق الكبيرة القريبة والبعيدة ، فتواجد السوق الواسع والكافي لاستيعاب الانتاج يعد من أهم عوامل قيام وتطور الصناعة[٥]، والسوق بالنسبة لأية سلعة يعني مقدار الطلب الفعال على منتجاتها وهذا يعتمد بالدرجة الاولى على عدد السكان وخصائصهم وانماط عيشهم فضلاً عن مقدرتهم المالية على الانفاق[٦]ومرور اغلب الطرق الرئيسية عبرها والتي تعد الركيزة الاساس في توزيع بقية أنواع الطرق الاخرى بوصفها المصدر الأول الذي تتفرع منه الطرق الثانوية والريفية [٧] وبالتالي ربط عوامل الانتاج مع بعضها ، فضلا عن وتوفر الايدي العاملة الماهرة والغير ماهرة وبأعداد كبيرة ، فالإنسان عامل من عوامل الانتاج الاقتصادية بل هو أهمها، فهو الذي اعطى لعناصر البيئة الطبيعية أهميتها فأصبحت مواردا تستغل لإشباع حاجاته وتحقيق رغباته المتعددة [٨] فضلاً عن توفر الخدمات الاخرى كالكهرباء والماء والخدمات المصرفية والدوائر الحكومية ...الخ .

جدول (٣)
مشاريع الاستثمار الصناعي في قضاء النجف بحسب الوحدات الادارية عام ٢٠١٧

الوحدة الادارية	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الاجور (مليون)	قيمة الانتاج (مليون)	قيمة المستلزمات (مليون)	القيمة المضافة (مليون)
مركز قضاء النجف	٦	١٠٥٠	٩٤٥٦	٣٤٦٢٠	١٢٤٥٦	٢٢١٦٤
ناحية الحيدرية	١	-	-	-	-	-
ناحية الشبكة	٢	٧٠٠	٦٣٠٠	١٢٠٠٠٠	١٩٣٤٤	١٠٠١٦٤
المجموع	٩	١٧٥٠	١٥٧٥٦	١٥٤٦٢٠	٣١٨٠٠	١٢٢٨٢٠

المصدر: بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

في حين احتلت ناحية الشبكة المرتبة الثانية في عدد الاستثمارات الصناعية حيث بلغت (٢)منشاة وبنسبة بلغت (٢٢%) الا ان هذه النسبة تعد منخفضة جداً نظراً لتمتعها بإمكانات اقتصادية كبيرة كتوفر المساحات الكبيرة كونها تعد اكبر ناحية في عموم المحافظة وغناها بالمواد الاولية المتنوعة كالكبريت والصخور بأنواعها المختلفة واكتشاف ابار للنفط وتوفر الحصى والرمل كما وتمتاز هذه المنطقة بوجود المياه الجوفية على عمق يتراوح بين (١٥-١٨٠)م حيث تبلغ انتاجية البئر الواحد (٤-٨) لتر/ثا مما يساعد على وجود العديد من المشاريع الانشائية وغيرها ، الا ان حداثة فكرة الاستثمار الصناعي في المحافظة والتي لم تتجاوز العشر سنوات اقتصرت على الاستثمار في المناطق التي تتوفر فيها خدمات اكبر (بنى ارتكازية) تساعد على التقليل من تكاليف الانتاج وكما هو واضح في مركز القضاء واخيرا احتلت ناحية الحيدرية المرتبة الثالثة في عدد المنشآت وبنسبة بلغت نحو(١١%) من اجمالي الاستثمارات الممنوحة رخصة الاستثمار وذلك لكون اغلب هذه الفرص وكما اسلفنا هي ضمن فروع الصناعة الإنشائية وان الناحية تفتقر للإمكانات التي يتطلبها هذا النوع من الصناعات ، الا ان هذا لا يعني فقرها للمقومات الاخرى والتي من أهمها توفر اراضي بيضاء غير مستثمرة تعود ملكيتها للبلدية وتقدر مساحتها (٣٢٠) دونم يمكن الافادة منها في انشاء العديد من المشاريع الاستثمارية ومنها الصناعية فضلاً عن توفر الاراضي الزراعية الواسعة والتي توفر الانتاج النباتي و الحيواني في آن واحد وبالتالي توفير المادة الاولية الزراعية للعديد من الصناعات الغذائية وغيرها هذا الى جانب ارتباط المحافظة بالمحافظات التي تجاورها من جهة الشمال مما يساعد في استغلال الطرق الرئيسية التي تمر عبرها في تشجيع الاستثمار وغيرها من الامكانات الاخرى .

ب- مشاريع الاستثمار الصناعي ضمن قضاء الكوفة :-

وهو القضاء الثاني من حيث الاهمية الادارية والاقتصادية في محافظة النجف يقع فلكياً بين دائرتي عرض (٥٥ً ٣١° - ١٥ً ٣٢°) شمالاً وخطي طول (٢٠ً ٤٤° - ٣٠ً ٤٤°) شرقاً ويضم مركز قضاء الكوفة وناحيتي العباسية والحرية وقد جاء هذا القضاء بالمرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت حيث شملت(٤) منشآت وبنسبة بلغت نحو (٣٠%) وكذلك الحال بالنسبة لجميع المعايير الصناعية والتي بلغت نسبتهم على التوالي (١%) و(٠،٦%) و (٠،٣%) و(١%) و(٠،١%) ، وقد احتل قضاء الكوفة هذه المرتبة لكونه يتمتع بإمكانيات مختلفة تلي قضاء النجف من حيث الاهمية و تتمثل بكونه يمثل قاعدة للعديد من الصناعات كالإنشائية والغذائية وغيرها ولتمتعه بوجود شبكة من طرق النقل التي تربط مركز القضاء بأطرافه و بالأقضية الاخرى، فضلاً عن مرور العديد من الطرق عبره والتي تربط المحافظة بالمحافظات المجاورة ، كما تتوفر فيه العديد من الاسواق الى جانب مرور شط الكوفة والعباسية ضمن

اراضيه ويعد قضاء الكوفة مركزاً لجامعة الكوفة بمختلف كلياتها ومعاهدها وبالتالي توفر طاقات بشرية بمختلف التخصصات الى جانب ارتفاع الكثافة السكانية فيه...الخ ،كما و توزعت الاستثمارات الصناعية مكانياً وبحسب الوحدات الادارية التابعة لقضاء الكوفة وكما مبين في جدول (٤) بواقع (٢) منشآت في مركز قضاء الكوفة وبنسبة بلغت (٥٠%) لتمتعه بالإمكانات السابقة الذكر، وكذلك الحال بالنسبة لناحية العباسية حيث بلغ عدد الاستثمارات (٢) منشآت وبنسبة بلغت (٥٠%) وذلك لكونه يعد جزء من قضاء الكوفة وبالتالي تمتعه بنفس الامكانات فضلاً عن توفر المياه الدائمة المتمثلة بشط العباسية والايدي العاملة الماهرة والمختصة...الخ ، أما ناحية الحرية فقد افتقرت الى وجود الاستثمارات الصناعية فيها على الرغم من تمتعها بالأراضي الزراعية الصالحة لزراعة مختلف المحاصيل واشجار النخيل وتربية الحيوانات مما ساعد على توفر المادة الاولية الزراعية التي يمكن ان تعتمد عليها العديد من الصناعات الغذائية.

جدول (٤)
مشاريع الاستثمار الصناعي لقضاء الكوفة بحسب الوحدات الادارية عام ٢٠١٧

الوحدة الادارية	عدد المنشآت	عدد العمال	الاجور (مليون)	الانتاج (مليون)	المستلزمات (مليون)	القيمة المضافة (مليون)
مركز قضاء الكوفة	٢	-	-	-	-	-
ناحية العباسية	٢	٢٣	١٠٠	٦٠٠	٣٦٠	٢٤٠
ناحية الحرية	-	-	-	-	-	-
المجموع	٤	٢٣	١٠٠	٦٠٠	٣٦٠	٢٤٠

المصدر: بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية .

ج- مشاريع الاستثمار الصناعي ضمن قضاء المناذرة:-

يقع قضاء المناذرة على بعد (٢٠) كم جنوب مدينة النجف حيث يقع فلكياً بين دائرتي عرض (٣٥ - ٣١ ° - ٥٨ - ٣١ °) شمالاً وبين خطي طول (١٥ - ٤٤ ° - ٣٥ - ٤٤ °) شرقاً بينما تتمثل حدودها الجغرافية بقضائي الكوفة والنجف من الشمال والغرب ومن الشرق محافظة القادسية ومن الجنوب محافظة المثنى ويضم القضاء ثلاث نواحي ادارية وهي المشخاب والقادسية والحيرة ، من خلال الجدول السابق (١) تبين ان قضاء المناذرة لم يكن له نصيب يذكر من الاستثمارات الصناعية رغم العوامل الموقعية التي تتوفر لها خاصة الصناعات الغذائية حيث يتمتع بوجود اراضي زراعية واسعة لزراعة الحنطة والشعير واشجار النخيل فضلاً عن زراعة محصول الرز الذي تتوفر له الظروف الملائمة كالترب الطينية الخصبة والانهار الدائمة الجريان ولكون القضاء يمثل حدوداً للمحافظة مع المحافظات التي تجاورها

فضلاً عن وجود طاقات بشرية وطرق نقل شريانية ومهمة وتمتعه بقاعدة صناعية يمكن الإفادة منها في دعم الاستثمارات الصناعية الجديدة .

ثانياً:- الاستثمارات الصناعية بحسب فروع الصناعة :-

تنحصر جميع الاستثمارات الصناعية ضمن فروع الصناعة التحويلية وكما مبين في جدول (٥) وخارطة (٢) والتي منحت رخص الاستثمار لصالح مستثمرين عراقيين الجنسية وفيما يأتي عرض مفصل لهذه الاستثمارات:-

جدول (٥)

توزيع الاستثمارات الصناعية حسب فروع الصناعة التحويلية في محافظة النجف لعام ٢٠١٧

الفرع الصناعي	عدد المنشآت	عدد العاملين	الاجور (مليون)	الانتاج (مليون)	المستلزمات (مليون)	القيمة المضافة (مليون)
غذائية	١	-	-	-	-	-
انشائية	٨	١٥٠٠	١٣٥٠٠	١٤٥٨٠٠	٢٩٠٨٤	١١٦٧١٦
هندسية	٤	٢٧٣	٢٣٥٦	٩٤٢٠	٣٠٧٦	٦٣٤٤
المجموع	١٣	١٧٧٣	١٥٨٥٦	١٥٥٢٢٠	٣٢١٦٠	١٢٣٠٦٠

المصدر : بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

خارطة (٢)

الفرص الاستثمارية في محافظة النجف لعام ٢٠١٧

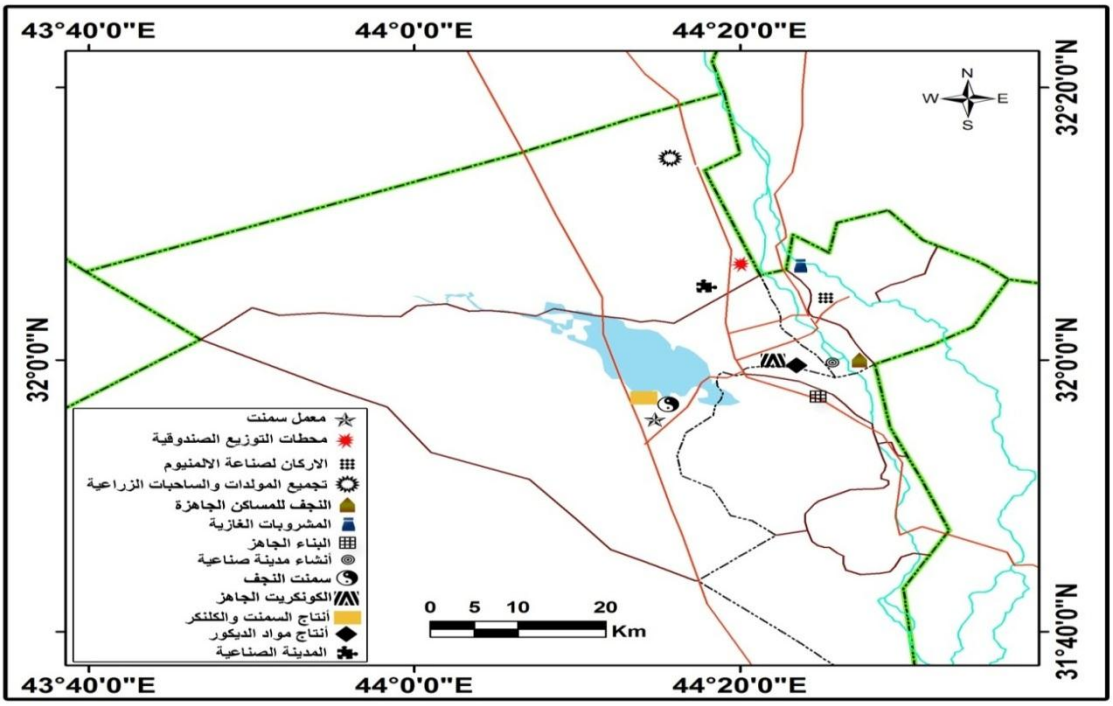

المصدر: بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

ا- الصناعات الغذائية والمشروبات الغازية:-

تعد الصناعة الغذائية من فروع الصناعة التحويلية المهمة والتي تقوم بتحويل المواد الاولية بشقيها النباتي والحيواني الى مواد اكثر نفعاً وأطول دواماً واكثر استخداماً ، خاصة وان توفر هذا النوع من الصناعات يعد مصدراً من مصادر قوة البلد ، وذلك لأنه يوفر الغذاء لسكانه ، وان السعي لزيادة الاستثمار بهكذا صناعات يعمل على تقليل الاعتماد على الاستيراد والذي يعد من نقاط الضعف للدولة في اغلب الاحيان خاصة اذا كانت تتوفر فيها امكانات تمكنها من القيام بهذا النوع الحيوي من الصناعات و نظراً لما تتمتع به محافظة النجف من امكانات جغرافية كبيرة فكان من المتوقع وجود العديد من منشآت تصنيعها الاستثمارية ، الا ان الفرص الاستثمارية الممنوحة بموجب قانون الاستثمار لم تشهد منها الصناعة الغذائية الا فرصة استثمارية واحدة شكلت ما نسبته (٧،٦%) من اجمالي الاستثمارات الصناعية ، وهي بذلك احتلت المرتبة الاخيرة في عدد المنشآت في حين لا يمكن تطبيق المعايير الصناعية الاخرى وذلك لكونها من الصناعات الغير مكتملة الانجاز، وقد تمثلت هذه الصناعة بفتح خط جديد لإنتاج المشروبات الغازية في مصنع الكوفة للمشروبات الغازية ، والذي تمت الموافقة عليه من قبل هيئة الاستثمار بمنحه الرخصة المرقمة (١٣٧) بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠ وبكلفة مالية قدرها (١٣،٠٦٥،٣٣٨) دولار لصالح مستثمرين عراقيين الا انهم يقطنون خارج البلاد ، ويقع المصنع ضمن ناحية العباسية قرب الجسر، الا ان الخط الجديد لم ينجز بعد وذلك لأسباب تعود لتأخر قبول البلدية على انشائه رغم ان عائدية الارض تعود للمستثمر والتي تتمتع بموقعها المناسب من حيث قربها من مصدر مائي مستمر والذي يعتمد عليه كمادة اولية فضلاً عن وقوعها على الطريق العام الذي يربط محافظة النجف بمحافظة بابل وقد اوقف العمل فيه رغم أهميته الكبيرة لتوقف المعمل الرئيس عن الانتاج الفعلي في ٢٠١٦/٦/١ بسبب التنافس المستمر بين الشركاء مما أدى الى تفاقم النزاعات ، وبالتالي ايقاف المصنع برمته عن العمل في الوقت الحاضر، وعليه تأخر انجاز الخط الجديد ، الا انه من غير المعقول ان يبقى هذا المشروع متوقفاً رغم عدّه من المشاريع ذات الكفاءة العالية ولعدد من السنوات والقابل للتوسع والتجديد حيث اعتمد في عملياته الانتاجية على اجهزة ومعدات حديثة تم استيرادها بعد عام ٢٠٠٥من مناشىء عالمية .

ب- الصناعات الانشائية:-

تعد الصناعات الانشائية من الصناعات الانتاجية التي تقوم بدور محوري واساسي وذلك لكونها تعمل على دفع عجلة التنمية الى الامام من خلال توفير مستلزماتها الضرورية التي تشكل القاعدة الاساسية التي تستند اليها خطط التنمية كتكوين رأس المال الثابت مثل المنشآت الصناعية والابنية والطرق ... الخ

. وتشمل الصناعات الانشائية على صناعة وانتاج (السمنت ، البلوك ، الشتايكر، الكاشي الطابوق الحراري والفخار الكونكريت الجاهز ، انتاج البناء الجاهز ، انتاج الالواح والزجاج ومنتجاته ، انتاج السيراميك، تقطيع الحجر والمرمر وغيرها كثيراً) ، ولقد استحوذت الصناعات الانشائية في محافظة النجف عام ٢٠١٧على اعلى مرتبة من حيث عدد المنشآت والتي بلغت (٨) منشاة مثلت ما نسبته (٦١،٥%) وكذلك من حيث المعايير الاخرى فقد احتلت المرتبة الاولى فيها ايضاً وبنسب بلغت (٨٤،٦%) ،(٨٥%) ، (٩٣،٩%) على التوالي لكل من عدد العاملين وقيمة الأجور و قيمة الانتاج فضلاً عن قيمة المستلزمات التي شكلت (٩٠%) والقيمة المضافة (٩٩٤،٨) وتتضمن المشاريع التي منحت رخصة الاستثمار(معمل النجف للمساكن الجاهزة، معمل البناء الجاهز ، انشاء مدينة صناعية ، معمل الكونكريت الجاهز، انشاء مصنع لإنتاج السمنت والكلنكر، معمل جديد لإنتاج السمنت ،المدينة الصناعية، معمل سمنت النجف الاستثماري) الا ان اغلب هذه الصناعات مازالت غير منجزة.

ج – الصناعات الهندسية:-

تعد الصناعات الهندسية من اكثر فروع الصناعة تطوراً وديناميكية كما وتتميز بالتكامل والتبادل بين فروعها الاخرى حيث تتميز بان انتاج بعضها يعد مدخلات لصناعات اخرى ، وتشمل الصناعات الهندسية فروع كثيرة تتمثل (بالكهربائية، منتوجات معدنية انشائية ،ادوات منزلية معدنية ، ادوات التدفئة والانارة والاسلاك ،اجهزة الاستقبال والبث ،المكائن، اجهزة قياس ووزن ،الساعات والمنبهات ،صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات...الخ) ،فضلاً عن المجالات الخدمية ، كالعلاج والصحة والتعليم ومجال النقل[٩] ، لذلك فان توفر هكذا صناعات يعد ضرورة لابد منها لإتمام النقص الحاصل في هذه الصناعات وتوفير منتجاتها محلياً والتي تمثلت (٤) منشآت صناعية احتلت بذلك المرتبة الثانية بعد الصناعات الانشائية وبنسبة بلغت (٣٠،٧%) بينما احتلت مرتبة متأخرة لأغلب المعايير(١٥%) و(١٤،٨) و(٦%)و(٩،٥%) و(٥%) على التوالي والتي تتمثل بمعمل توزيع المحطات الصندوقية المعروف باسم ربان السفينة والذي يعد من المشاريع المنجزة وكذلك معمل الاركان لصناعة وتجميع الالمنيوم فضلاً عن وجود صناعتين ولكنها غير منجزة بالكامل وهي(معمل تجميع المولدات والساحبات الزراعية ، معمل لإنتاج مواد الديكور)

المبحث الثاني

مشاريع الاستثمار الصناعي المنجزة في محافظة النجف:-

لقد تمت الموافقة على العديد من المشاريع الاستثمارية في النشاط الصناعي ولمختلف الفروع من قبل هيئة الاستثمار في محافظة النجف بعد تأسيسها في عام (٢٠٠٨) إلا أن اغلب هذه المشاريع مازالت غير منجزة أو في مرحلة الانجاز في حين إن بعضها قد أنجز تماماً في الماضي القريب وبدأت الإنتاج الفعلي ،علماً أن هذه المشاريع قد تمت وفق دراسة جدوى متكاملة لغرض تحقيق الهدف المؤمل منها سواء على مستوى المستثمر أو على مستوى المحافظة.

ويتبين من خلال جدول (٦) ان الاستثمارات الحديثة المنجزة وحسب الوحدات الادارية تمثلت بثلاث منشآت ضمن الحيز الجغرافي لقضاء النجف توزعت حسب فروع الصناعة بواقع (٢) منشاة للصناعات الانشائية ومنشاة واحدة للصناعات الهندسية في حين تضمن قضاء الكوفة منشاة واحدة للصناعات الهندسية .

جدول (٦)
التوزيع المكاني لمشاريع الاستثمار الصناعي المنجزة في محافظة النجف عام ٢٠١٧

القضاء	الوحدة الادارية	المنشاة
النجف	قضاء القضاء	المدينة الصناعية
		معمل محطات التوزيع الصندوقية
	الشبكة	معمل سمنت النجف الاستثماري
الكوفة	العباسية	معمل الاركان لصناعة وتجميع الالمنيوم

المصدر: بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

لذلك لابد من دراسة كل صناعة من هذه الصناعات لمعرفة نوعها وأهدافها وموقعها ...الخ وفيما يأتي عرض لهذه الصناعات وحسب موقعها في المحافظة :-

اولاً: المدينة الصناعية الاستثمارية :-

تقع هذه المدينة الصناعية في محافظة النجف في القطعة المرقمة (٤ /٨٨٢٢٦) في جزيرة النجف خلف حي النداء، وقد منحت الرخصة المرقمة (٢١٥) من قبل هيئة الاستثمار في (٣٠ / ٤ /٢٠١٥) لصالح شركة البعد الرابع للمقاولات العامة المحدودة بكلفة زادت على (٥٨،٨٠٠،٠٠٠) دولار من قبل مستثمر عراقي وقد تم انجازها فيما يقارب العام والنصف حيث بدأ الانتاج الفعلي لها في (١ / ١ /٢٠١٧).

الطاقات الانتاجية:-

تعد المدينة الصناعية الاستثمارية من المشاريع الكبيرة والحديثة التي تم انشاؤها في المحافظة على أرض بلغت مساحتها (٢٥٠) دونم تضم العديد من المعامل ودور للعاملين ومخازن وغيرها من الملحقات ، فضلاً عن ارض مخططة لإنجاز توسعات مستقبلية ، كما ويعتمد النشاط الرئيسي لها على صناعة الصب الجاهز الى جانب السقوف المجوفة والذي يقصد به البناء المسبق الصنع أو البناء الجاهز والذي يعد نوعاً من انواع المباني الذي يتكون من عدة عناصر تهيئ في المصانع بصورة مسبقة حيث يتم تجميعها في الموقع و تصميمها وفق مواصفات هندسية عالية الجودة وعلى يد كوادر متخصصة وباستخدام ألات انتاج حديثة وأسطول من الخباطات وعدد من المضخات الكونكريتية المتحركة والثابتة ، وتعد هذه الصناعة ذات أهمية كبيرة وذلك لكونها تقدم منتجات تساعد على تسريع عملية البناء خاصة وان عامل السرعة اصبح ضرورة ملحة خاصة في محافظة النجف التي تمر بمرحلة اعمار شاملة وتنفذ جملة من الاستثمارات ولكافة مجالات الحياة كالسكن والتربية والصناعة والزراعة والصحة ...الخ حيث لم يعد يقتصر دور البناء الجاهز على الابنية التقليدية كالمساكن والمستشفيات والمدارس بل تعداه لأنشاء الجسور والفنادق والمطاعم ...الخ ، ومن أهم مميزات هذه الصناعة (الاستثمار الامثل للمواد الاولية وتقليل نسبة التالف منها، اختصار مدة الانجاز وما يتبعها من تقليل الاجور المدفوعة للعاملين ،تحسين النوعية نتيجةً للسيطرة على الظروف الخاصة بالعملية الانتاجية ، عدم توقف العمل بسبب الظروف الجوية كما في عملية البناء الاعتيادية ، تقليص حجم اعمال البناء الموقعي ...الخ) ، ويعمل المشروع بطاقة انتاجية فعلية تتمثل بنسبة (٤٠%) من اجمالي الطاقة التصميمية في حين نسبة (٦٠%) تعد طاقة معطلة وذلك لعدم انجازه بالكامل.

العوامل الموقعية والمكانية للمشروع :-

خصص لبناء المدينة مبلغاً قدره (٥٨،٨) مليون دولار عند بدء العمل في المشروع وتم تامين المبلغ عن طريق مصادر التمويل الخاص ولم يتمكن المستثمر من الحصول على دعم مادي سواء عن طريق الاقتراض من المصارف الحكومية أو المحلية ، وهناك رغبة قوية لديه في زيادة رأس مال مشروعه مستقبلاً لغرض تمكنيه من اكماله نهائياً الى جانب فتح مشاريع صناعية اخرى

تعتبر المواد الأولية مقوماً اساسياً لابد من توفره في توقيع المشاريع من هذا النوع لذلك تعد من العوامل الموقعية الأكثر تأثيراً من غيرها فبالنسبة للمادة الاولية التي تتطلبها هذه الصناعة فهي بالدرجة الاساسية مادة السمنت والتي تحصل عليها من نفس الحيز الذي يقع ضمنه المشروع ولمسافة لا تتجاوز (١٠) كم

فقط ، وتبلغ كمية الاستهلاك السنوي منها (٣٠) الف طن وبقيمة تصل الى (٢,٥)مليار دينار[١]، فضلاً عن المواد الاولية الاخرى فإن قرب موقع العمليات الصناعية من موقع صناعة السمنت سهل مهمة الحصول على المواد الاولية الاساسية ،و انخفاض كلف الإنتاج بسبب قرب المسافة بينهما .

أما فيما يخص الأيدي العاملة فقد بلغ عددهم عند تأسيس المشروع (٢٠٠) عاملاً ، إما في الوقت الحاضر فقد بلغ عددهم (٨٠٠) عاملاً يتوزعون على اصناف العمل و كما موضح في جدول (٧) ويعمل القائمون على المشروع بتدريب العمال وتطوير مهاراتهم العلمية والعملية داخل المشروع نفسه ، وان اغلب هؤلاء العمال يقطنون في داخل المدينة الصناعية حيث يبلغ عددهم (٧٠٠) عاملاً بنسبة (٨٠%) من العمالة الكلية مما لا يتطلب توفير وسائل لنقلهم من والى مكان العمل وهذا بدوره يقلل من كلف الإنتاج الكلية ، وقد استعان المعمل بالعمالة من خارج المحافظة والبلاد والتي بلغت نسبتهم نحو (١٧,٥%) و(٤٥%) على التوالي كما إن طبيعة العمل بالنسبة لهذه المشاريع كونها تابعة للقطاع الخاص فلا يمكن اعتبارها وظائف دائمية كما في القطاع العام ، الا انها صنفت دائمية وليست وقتية على اساس التزام العمال بعقود مع المعمل كما وظهرت هناك مساهمة للجانب النسوي حيث بلغ عددهم (١٠) عاملاً وبنسبة (١,٢٥) وقد اقتصر عملهم على الإدارة فقط .

جدول (٧)
اعداد العاملين وأصنافهم في المدينة الصناعية الاستثمارية في النجف عام ٢٠١٧

اصناف العاملين	طبيعة العمل	عدد الذكور	عدد الإناث	المشتغلين		العدد من المحافظة	العدد من خارج المحافظة	عربي أجنبي	مجموع
				باجر	دون اجر				
الادارة	دائمي	٤٠	١٠	٥٠		٣٠	١٠	١٠	٥٠
	وقتي								
الماهرة	دائمي	٢٠٠		٢٠٠		٧٠	٣٠	١٠٠	٢٠٠
	وقتي								
غير ماهرة	دائمي	٥٥٠		٥٥٠		٢٠٠	١٠٠	٢٥٠	٥٥٠
	وقتي								
المجموع		٧٩٠	١٠	٨٠٠		٣٠٠	١٤٠	٣٦٠	٨٠٠

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

ويأتي دور عامل السوق تالياً بعد المواد الاولية من حيث تأثيره في اختيار موقع المشروع على الرغم من ان اغلب الاسواق التي يعتمد عليها المصنع في تصريف منتجاته لا تعد قريبة من حيث المسافة ، الا أن

(١) استمارة الاستبيان.

موقع المشروع القريب من الشارع الحولي و باعتباره شريان حيوي ساعد على تسويق الانتاج من الصب الجاهز والسقوف المجوفة وكما مبين في جدول (٨) حيث تم تسويق (٥٠%) من الانتاج داخل المحافظة لسد حاجة المشاريع السكنية والابنية الخدمية هذا الى جانب كون محافظة النجف تتوسط محافظات الفرات الاوسط مما ساعد على اتساع الاسواق التي تحتاج لهذا النوع من الانتاج حيث يسوق لها (٥٠%) من انتاج المصنع .

جدول(٨)

المواد المنتجة في المدينة الصناعية وكميتها وقيمتها الانتاجية لعام ٢٠١٦

نوع المنتوج	كمية الانتاج السنوي م^3	قيمة الانتاج السنوي (دينار)	التسويق		
			داخل المحافظة	خارج المحافظة	تصدير
الصب الجاهز	٢،٧٥٠،٠٠٠	٢٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٥٠%	٥٠%	كلا
السقوف المجوفة	٢،٧٥،٠٠٠	١،٥٠٠،٠٠٠	٥٠%	٥٠%	كلا

اما فيما يخص الطاقة والوقود فقد اعتمد المصنع في حصوله على الطاقة من خلال تجهيزه بمولدة توفر حاجته الشهرية من الطاقة الكهربائية فشكلت كمية استهلاكه (٢٠٠) كيلو واط /ساعة وبكلفة بلغت (١٥) مليون دينار، بينما بلغت كمية الوقود المستهلكة من زيت الغاز(زيت الديزل) (١٢٠٠٠) لتر/شهرياً وبكلفة بلغت (١٠) مليون دينار فضلاً عن النفط الأبيض حيث بلغت كمية استهلاكه الشهري منه (٢٠٠٠) لتر/ الشهر وبكلفة تمثلت (١) مليون دينار، وبذلك فهو يعاني من صعوبة تامين حاجته من الطاقة والوقود من مصدر دائمي ، أما بالنسبة للمياه فتبلغ كمية الاستهلاك الشهري من الماء (٣٠) الف لتر والتي تبلغ كلفتها (١٥) مليون دينار، و يتم التخلص من هذه المياه بعد الاستعمال عن طريق احواض الترسيب و فيما يخص التلوث فان اختيار المشروع كان بناء على دراسة بيئية وباعتبار عامل التلوث لذلك فقد تم اختياره بعيداً عن الاحياء السكنية و بالنسبة للنفايات التي يلفظها المصنع والتي تكون من النوع الصلب اذ تتمثل ببقايا الكونكريت والتي لا تحتاج إلى إي معالجة قبل تركها في المكان المخصص لها من البلدية ، لقد جاءت رغبة صاحب المشروع الاستثماري في اقامة مشروعه في محافظة النجف بعد دراسة امكانية نجاحها في المنطقة، فضلاً عن المرحلة الجديدة التي تعيشها المحافظة والمتمثلة بحالة الاعمار ولجميع مجالات الحياة مما يتطلب السرعة في العمل ومن خلال حصر العوامل الموقعية السابقة الذكر ومحاولة

معرفة درجة تأثير كلاً منها في اختيار موقع هذا المشروع والذي يتطلب القرب المباشر من المواد الاولية لذلك فان توقيعه بالقرب من المنطقة الصناعية في محافظة النجف يعد موقعاً استراتيجياً لقربه من العديد من المواد الاولية التي يحتاجها فضلاً عن قربه من المعامل التي تنتج مادة السمنت لذلك فهو عامل موقعي وبنسبة (٤٠%)، كما ان موقعه القريب من الشارع الحولي الذي يربط المحافظة بالمحافظات المجاورة فضلاً عن الطرق الداخلية وبالتالي قربه من الاسواق الداخلية والخارجية والتي تعد الميدان الاخير لتسويق منتجاته وبنسب تكاد تكون متساوية لذلك احتل السوق درجة متقدمة تلي المواد الاولية وبنسبة تصل (٣٠%) ، كما و قد تدخل الرغبة الشخصية كعامل موقعي مهم وذلك بعد دراسة جدوى جميع العوامل الموقعية الاخرى ولحاجة المنطقة لهكذا مشاريع خاصة وان المناخ الاستثماري العام للمحافظة يمثل بيئة مناسبة للمشاريع من هذا النوع فكانت نسبة التأثير الموقعية لهذا العامل في أخيار المكان الحالي للمشروع لا تقل عن (٢٠%). كونه من سكنة المحافظة لغرض الاشراف المباشر على مشروعه الاستثماري وتتبع التطورات التي تحدث فيه ولتوفر عنصر الامان الذي يمثل الاطار العام الذي تدخل ضمنه العوامل الموقعية الاخرى، في حين شكلت اليد العاملة ما نسبته (٥%) فقط بالنسبة لأجمالي العوامل الموقعية وقد انخفضت نسبة هذا العامل على الرغم من أهميته وذلك لكون المشروع الصناعي يوفر سكن دائمي للعاملين وعليه فان عامل القرب او البعد للأيدي العاملة ليس بالمحدد الكبير في اختيار موقع المشروع ، وقد تنحصر العوامل الاخرى من حيث تأثيرها المباشر او غير المباشر في الاختيار بنسبة لا تتجاوز (٥%) ، وبناء على ما تقدم نجد ان المكان النهائي للمشروع يعد مناسباً وباعتبار اغلب العوامل الموقعية وعليه يعد هذا المشروع من المشاريع الناجحة والمتطورة التي تُسهم في سد حاجة المحافظة والمحافظات الاخرى خاصة وان المنطقة تمر بمرحلة اعمار و استثمار شاملة تتطلب الاعتماد على المواد الانشائية المسبقة الصنع التي توفر الوقت والجهد .

ثانياً: معمل محطات التوزيع الصندوقية :-

يعد من اهم المشاريع الاستثمارية الحديثة التابعة للقطاع الخاص في محافظة النجف لتصنيع محطات التوزيع الصندوقية والذي تم منحه رخصة الاستثمار في (٢٠٠٨/١١/٢٤) لصالح شركة ربان السفينة للمقاولات العامة للاستثمار في قطاع خدمات الكهرباء على أرض تقدر مساحتها (٣٠) دونماً قابلة للتوسع المستقبلي ، على طريق نجف – كربلاء ، وقد تم انشاء هذا المعمل في منطقة الدراسة بالدرجة الاساس بسبب رغبة المستثمر وذلك لتوفر عنصر الامان وبمدة انجاز تمثلت (١٨) شهراً.

الطاقات الانتاجية :-

ينتج المعمل مجموعات متنوعة من المعدات الكهربائية التي تخدم عمليات توزيع الطاقة الكهربائية مثل الكيوسكات (المحطات الصندوقية) فضلاً عن المنتجات الثانوية والتي منها (قاطع دورة ، لوحة توزيع الجهد المنخفض (بلر) ، صندوق مقياس منزلي ، محطة متنقلة ، محطات توليد الطاقة الشمسية ...الخ) والتي تعد اجهزة كهربائية متنوعة كما في جدول (٩) وصورة (٩) و(١٠). يعمل بطاقة انتاجية تصميمية قدرها (٣٠٠٠) وحدة وبطاقة انتاجية فعلية بلغت (١٠٠٠) وحدة وتعتمد العمليات الانتاجية للمعمل على المواد الاولية نصف المصنعة التي يتم استيرادها ومن ثم العمل على تجميعها وفق تصاميم هندسية ، لقد اخذ هذا المعمل بالتطور والانتعاش تدريجياً من حيث التزامه منذ بداية نشأته بمعايير وزارة الكهرباء العراقية وذلك بالاعتماد على اجهزة متطورة وأيدي عاملة اجنبية ماهرة محاولاً بلوغ مرحلة الجودة العالمية عن طريق حصوله على قوالب لتصنيع احدث مكونات البنية الاساسية في قطاع الكهرباء من خلال الشركاء العالميين ، والمصنع يقوم في الوقت الحاضر بعمليات تصنيعية متكاملة وبقيمة مضافة جيدة.

جدول (٩)
المواد المنتجة في معمل محطات التوزيع الصندوقية لعام ٢٠١٦

نوع المنتوج	معدل الانتاج السنوي
كيوسك	١٠٠
بلر	٨٠٠٠
مقياس منزلي	٤٠٠٠٠
لوحات ض . و	٣٠٠
منظومات طاقة شمسية	١٠٠
المجموع	٤٨٥٠٠

المصدر: بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

العوامل الموقعية لمعمل محطات التوزيع الصندوقية :

بدأ العمل بهذا المشروع بكلفة بلغت (٢٠،٩٢٢،٠٠٠) دولاراً قابله للزيادة باستمرار وذلك لكونه من المشاريع التي تواكب التطور التقني والتكنولوجي فضلاُ عن انه يعد من المشاريع المربحة وبالتالي فان زيادة رأس المال فيه تكون ذات عائديه مشجعة.

يعتمد المصنع على استيراد المواد الاولية من منشأ عالمي وكما مبين في الجدول (١٠) وهي ذات نوعية جيده سواء أكانت مواد اولية خام أو نصف مصنعة ، يتم تجهيز هذه المواد حسب حاجة المعمل والذي يرتبط بحجم الطلب ومدى توفر العقود المعروضة عليه ، كما لا يوجد هناك اي بديل لهذه المواد داخل المحافظة او البلاد.

جدول(١٠)
المواد الاولية المستخدمة في معمل محطات التوزيع الصندوقية في النجف وكميتها وقيمتها لعام ٢٠١٦

المادة الاولية	خام/نصف مصنعة	كمية الاستهلاك السنوي/ طن	قيمة الاستهلاك السنوي/دولار
صفائح حديد	خام	لم تتيسر	لم تتيسر
بازيار نحاس	خام		
مواد كهرباء	نصف مصنعة		
اصباغ بودز	خام		
مواد اخرى	نصف مصنعة		
المجموع		٢٠٠٠	٣٠٠٠٠٠

المصدر: بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

اما الايدي العاملة التي يتم الاعتماد عليها في المعمل فهي قليلة جداً ، فقد بلغ عددهم الكلي في بداية انشاء المشروع (٨٠) عاملاً ووصل في الوقت الحاضر(٢٥٠)عاملاً والتي تتكون من اليد العاملة العراقية بنسبة (٨٠%) والاجنبية بنسبة (٢٠) يتقاضون راتباً شهرياً يبلغ(١٨٨) مليون دينار، لقد وصل عدد العمال الذين يقطنون ضمن حيز المشروع (٢٨) عاملاً ، كما ان جميع العاملين هم من الذكور وحملة الشهادات كما ويقوم المعمل بتوفير وسائط نقل مختلفة لنقل العمال من والى موقع المشروع فضلاً عن تدريب جميع العاملين وكلاً حسب اختصاصه فبعضهم يتم تدريبهم داخل مبنى المشروع في حين يتم تدريب المهندسين خارج البلاد، وتتمثل العمالة الاجنبية بعدد من الكوادر الفنية مثل المهندسين والاداريين ومن ضمنهم مدير حسابات الشركة والمسؤول اللوجستي ومدير المخازن وغيرهم وان نسبتهم تكون ثابتة اي لا تتجاوز (٢٠%) الا ان شخصياتهم في تغير مستمر اذ ينبغي ان يسافر العامل خلال سنه من عمله وفيما يخص عامل السوق نجد ان المنتجات التي يتم صناعتها في معمل محطات التوزيع الصندوقية تتمتع بسوق داخلية وخارجية وذلك لاتباعها معايير الاختبار العالمية وتطبيق معايير الجودة المعمول بها عالمياً حيث يتم ارسال المنتجات المصنعة الى افضل المختبرات العالمية في رومانيا وهولندا الامر الذي يضفي صفة العالمية على الانتاج وبالتالي نجد زيادة الطلب عليه محلياً متمثلاً بوزارة الكهرباء والقطاع الخاص وعالمياً الى كل من دبي وتركيا والمانيا و يستخدم المصنع الطاقة الكهربائية في عملياته الصناعية والتي يتم الحصول عليها بنسبة (٣٠%) من الشبكة الوطنية وبنسبة (٧٠%) من المولدة التابعة للمعمل ولم يكن للمياه دور يذكر في التوقيع لكون المعمل من المشاريع التي لا تتطلب توفر المياه ولا يعد عاملاً موثراً فيها ، فضلاً عن كونه من الصناعات التي لا تتسبب في ايجاد التلوث.

ومن خلال العرض السابق يتبين ان عوامل التوقيع الاساسية لم يكن لها دوراً كبيراً في اختيار موقع المعمل حيث يمكن توفيرها في أي مكان اخر باستثناء بعضها والتي تتمثل برغبة المستثمر وبنسبة

(٤٠%) وذلك لعنصر الأمان الذي تتمتع به منطقة الدراسة كونها من اكثر محافظات العراق اماناً ثم يأتي عامل الارض وتوفرها بالمساحة الواسعة التي تشغلها فضلاً عن طرق النقل التي كان لها دوراً كبيراً من حيث ربط المشروع بالأسواق التي يحتاجها لتصريف منتجاته ، الى جانب دورها في ضرورة ايصال المواد الاولية المستوردة مما يقلل من كلفة نقلها داخل البلاد فيقدر تأثير هذين العاملين بنسبة لا تقل عن (٢٠%) لكل منهما في حين يظهر دور حاجة المحافظة لهذا النوع من الانتاج في توفيرها سوقاً رائجاً لهذا المعمل خاصة في مرحلة الاعمار التي تمر بها في الوقت الحاضر، حيث يعد من العوامل الموقعية وبنسبة (١٠%) فضلاً عن عامل الطاقة والذي تمثل بالطاقة الكهربائية الوطنية حيث يشترك بالتوقيع بنسبة لا تقل عن (٦%) وقد اجتمعت العوامل الاخرى بنسبة لا تزيد عن (٤%) والتي تأتي في مقدمتها اليد العاملة.

ثالثاً: معمل سمنت النجف الاستثماري :-

يعد هذا المشروع من المشاريع الإنشائية الكبيرة التي يمكن ان تُسهم في دفع عجلة الاقتصاد إلى الإمام وذلك للدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه من خلال إنتاجه لمادة السمنت الضرورية لسد حاجة المحافظة والمحافظات الأخرى ، خاصة وأن المحافظة وكما اسلفنا انها في هذه المرحلة تشهد اعماراً ملحوظاً وعلى جميع الأصعدة فضلاً عن دوره في تقليل البطالة من حيث توفير فرص عمل للعديد من سكان المحافظة ، يقع معمل سمنت النجف الاستثماري في قضاء النجف في منطقة الرهيمية من بحر النجف اي ضمن المنطقة الصناعية، وقد تم منح شركة كار للهندسة والإنشاءات المحدودة الرخصة رقم(١٦٨) للاستثمار وبتاريخ ٢٠١١/٧/١٢ وقد استغرق انجاز المشروع ما يزيد على خمس سنوات وتعود ملكيته للقطاع الخاص ، إما من حيث جنسية المستثمر فهو عراقي من سكنة محافظة اربيل ، وقد تم انجازه على مساحة تبلغ حالياً (٦٦٠) دونماً قابلة للتوسع مستقبلاً تبعد حوالي ١٢كم عن الطريق العام

الطاقات الانتاجية :-

يعد معمل سمنت النجف الاستثماري من المشاريع الكبيرة والمتطورة و يعتمد في عملياته الانتاجية على اجهزة ومعدات حديثة وعالية التقنية .يقوم انتاجه الاساسي على انتاج مادة السمنت العادي opc والمشهور باسم سمنت كار ويعمل بطاقة انتاجية تبلغ (٢) مليون طن سنوياً ، وقد بدأ إنتاجه الفعلي في ٢٠١٧/١/١ بطاقة تصميمية بلغت (٦٠٠٠) طن / يوم ، وانتاجية فعلية قدرها (٦٠٠٠) طن / يوم

العوامل الموقعية والمكانية للمشروع :-

تفاعلت مجموعة من العوامل الموقعية والمكانية وبنسب مختلفة التأثير في موضوع اختيار موقع المصنع قيد البحث وكما يأتي:-

بلغت كلفة انشاء المشروع نحو (٢٠،٩٢٢،٠٠) دولاراً، والذي يعود في مصدره الى التمويل الخاص فضلاً عن بعض القروض من المصارف الاهلية ، والذي يؤمل له ان يزداد مستقبلاً مما سينعكس بدوره على توسع المشروع وزيادة كفاءة انتاجه ، اما بالنسبة للمواد الاولية المستخدمة فيه ودورها في التوقيع نجد ان صناعة مادة السمنت تعتمد على مواد اولية مختلفة الا ان اهمها تقع في محافظة النجف والمتمثلة بحجر الكلس والتي تكون كبيرة الحجم ورخيصة الثمن وان تكلفة نقلها لمسافات بعيدة يؤدي إلى زيادة كلف الانتاج لذلك تعد عاملاً موقعياً ذو تأثير كبير في جذب موقع معاملها الى هذا المكان فمن خلال ملاحظة الجدول (١١) تبين ان المسافة بين المعمل ومصدر المواد المستخدمة والتي اهمها حجر الكلس حوالي (١٤) كم وان المعمل يستهلك منها سنوياً (٢،٣٨) مليون طن اي ما يزيد على (٥٠٠٠) طن يومياً، اما بالنسبة لمادة الطين وباعتبار أن المحافظة تفتقر لمادة التراب الضروري لعمل الطين فإنها تضطر للحصول عليه من مناطق تقع خارجها ، لذلك فان المسافة بين المعمل وبين مصدر مادة الطين هي (٤٥) كم ، اما كمية الاستهلاك السنوي منها قد بلغت (٧٦٠) إلف طن اي ما يزيد على(٢٠٠٠) طن يومياً وبالنسبة لخام الحديد فيتم الحصول عليه عن طريق استيراده من الهند بحراً ثم نقله من موانىء البصرة الى المعمل براً لمسافة (٤٠٠) كم في حين بلغت كمية الاستهلاك السنوي منه (٥٣) إلف طن بقيمة استهلاك سنوي بلغت (٥٦) دولار للطن .

جدول (٩)
المواد الاولية المستخدمة في معمل النجف الاستثماري وكميتها وقيمتها لعام ٢٠١٧

المادة الاولية	خام /نصف مصنعة	المسافة بينها وبين المصنع/كم	كمية الاستهلاك السنوي طن	قيمة الاستهلاك السنوي دينار/ طن	مصدرها %		
					من داخل المحافظة	من خارج المحافظة	مستورد
حجر الكلس	خام	١٤	٢،٣٨مليون	٥٠٠٠	%١٠٠	%	%
الطين	خام	١٢٠	٧٦٠الف	٥٠٠٠	%	%١٠٠	%
الحديد	خام	٤٠٠	٥٣الف	٥٦	%	%	%١٠٠
رمل	خام	٢٠٠	٤٩الف	٥٠٠٠	%	%١٠٠	%
نفط اسود	خام	١٠٠-٣٠٠	١٩٠الف	١٥٠	%	%١٠٠	%
المجموع	-	-	٣،٤٣مليون	١٥،٢٠٦ الف	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

والذي لا يوجد بديل له في صناعة السمنت و الاستغناء عن استيراده ، بينما نجد إن مادتي الرمل والنفط الأسود يتم الحصول عليهما من خارج المحافظة حيث تبلغ المسافة بين المعمل ومصدر المواد حوالي

(٢٠٠) كم و(١٠٠-٣٠٠) كم على التوالي وتبلغ كمية الاستهلاك السنوي منهما (٤٩) إلف طن و(١٩٠) ألف طن على التوالي وبقيمة استهلاك سنوي بلغت (٥٠٠٠) دينار للطن الرمل و(١٥٠) دينار للتر الواحد من النفط وتعد المواد الأولية الداخلة في هذه الصناعة ذات مستوى جيد جداً وعلى الرغم من تعددها في هذه الصناعة الا ان المحدد الرئيسي هو حجر الكلس والذي احتل الصدارة في تحديده للموقع الحالي كما ويتم نقل هذه المواد بواسطة سيارات حمل كبيرة ، كما ويعد هذا المعمل من المشاريع الاستثمارية التي تتطلب أيدي عاملة خاصة عند البدء بالتنفيذ حيث بلغ عددهم (١٠٠٠) عامل أما عند الانتهاء من انجاز المشروع ودخول ألات في عملياته الإنتاجية فقد تقلص العدد الى (٧٠٠) عامل قابل للزيادة مستقبلاً في حالة فتح خطوط إنتاجية أخرى ، بلغ عدد العمال الاجانب منهم (١٩٥) عاملاً وبنسبة بلغت (٢٧،٨%) من اجمالي العاملين اغلبهم من الصين ، كما ويتوزع سكن العمال بواقع (٤٠٠) عاملاً ضمن حيز المشروع وبنسبة (٥٧%) اما الباقي فهم من مناطق تبعد نوعاً ما عن المشروع ، ويقوم المشروع بتدريب عماله داخل المعمل مما يزيد لديهم الخبرة في صناعة مادة السمنت ، فضلاً عن توفير وسائط نقل تقلهم من والى مكان العمل .

يقوم هذا المشروع بتسويق منتجاته من السمنت نوع (opc) سمنت عادي وبمعدل إنتاج (٢) مليون طن سنوياً إلى الأسواق التي تقع داخل المحافظة فضلاً عن خارجها فيعد وقوعه بالقرب من الطريق العام الذي يمثل حلقة وصل تربط محافظة النجف مع المحافظات المجاورة كمحافظة بابل وكربلاء فضلاً عن محافظة الديوانية وغيرها من المحافظات وبالتالي زيادة رقعة الاسواق التي يمكن ان تعتمد على انتاجه ومن العوامل التي يتطلبها المشروع عند انجازه هو مدى امكانية الحصول على مصادر رخيصة ومستمرة للطاقة والوقود حيث اعتمد معمل سمنت النجف في حصوله على الطاقة باستخدامه محطة لتوليد (٤٥) ميكا واط من الكهرباء ، في حين يحتاج المشروع للوقود الى (٥٠) الف لتر/شهرياً من زيت الغاز وبكلفة مادية بلغت (٧٠٠) دينار للتر الواحد ، وبهذا فهو لا يعاني من اي مشكلة في حصوله على الطاقة أو الوقود الا ان تكلفتها تكون مرتفعة نسبياً ، أما المياه فأنها تكون في حالتين مختلفتين تماماً في هذه المشاريع ففي الحالة الاولى تدخل كعامل مساعد لإتمام العملية الانتاجية وبهذا يعتمد المعمل في توفير المياه التي يحتاجها على حفر الابار خاصة وان منسوب المياه الجوفية يكون مرتفعاً في هذه المنطقة اي ضمن الحيز الذي يقع فيه الا ان نوعية هذه المياه في منطقة الدراسة لا يكون بالمستوى المطلوب لجميع الصناعات تقريباً ، لذلك يقوم المشروع بمعالجة هذه المياه قبل استخدمها أما الحالة الثانية فتتمثل بالمياه الملوثة الناتجة عنه والتي لابد من التخلص منها فيتم ذلك من خلال احواض خاصة تقع خارج المعمل وباعتبار عامل التلوث البيئي فقد تم اختيار موقعه وفق دراسة بيئية متكاملة من حيث الرياح السائدة و

بعده عن المناطق السكنية كما و يلفظ المشروع نفايات صلبة والتي يتخلص منها عن طريق رميها في اماكن مخصصة لها في الصحراء القريبة منه وهي مواد قلوية بطبيعتها لا تحتاج الى معالجة بل يمكن الإفادة منها عن طريق إنشاء مصانع جديدة لإنتاج مواد البناء مثل البلوك الحراري العازل وغيره ، و يرتبط المعمل بروابط صناعية مع مصنع (قرة جوغ) الذي يقع في محافظة اربيل المملوك من قبل نفس المستثمر وذلك لتزويده ببعض المواد الاولية فضلاً عن الاعتماد عليه بإجراء التحاليل المختبرية .

تعتمد معامل السمنت عامة ومعمل النجف الاستثماري خاصة على مادة حجر الكلس والتي تتميز بكبر حجمها مما يحتم عليها اختيار موقعها بالقرب من مصدر هذه المادة لتجنب المبالغ الباهظة لنقل هذه المادة فضلاً عن سهولة الحصول عليه بصورة دائمة ومستمرة لذلك يعد هذا العامل من اكثر العوامل تأثيرا في التوقيع وبنسبة تأثير تصل نحو (٤٥%) ومن الاسباب الاخرى عامل السوق حيث توفر المحافظة اسواقاً عديدة لهذا المنتج لحاجتها له باستمرار، حيث بلغت نسبته في التوقيع (١٣%) ولكون المنطقة صناعية وملوثة بطبيعتها حيث بلغت نسبتهما في التوقيع (١٢%) لتجنب التلوث نتيجة لبعد المسافة عن حدود المدينة ، فضلاً عن عامل المياه والمتمثل بالمياه الجوفية فتبلغ نسبة هذا العامل نحو (١٠%) ، بينما كان لدور اليد العاملة في التوقيع بنسبة تمثلت بنحو (١٠%) ايضاً ، بينما شكلت العوامل الاخرى كرغبة المستثمر نسبة (٥%) والباقي يمكن حصره في (٥%) فقط للعوامل المتفرقة الاخرى.

رابعاً: معمل الأركان لصناعة وتجميع الالمنيوم :-

وهومن المشاريع الهندسية المنجزة الذي منح رخصة الاستثمار المرقمة (١١) بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٤ بكلفة انجاز بلغت (٣،١٣٠،٠٠٠) دولاراً ولمدة تنفيذ تمثلت بشهرين فقط ، يقوم المعمل بإنتاج قواطع الالمنيوم الضرورية لصناعة الابواب والشبابيك والاثاث .

يقع معمل الأركان في ناحية العباسية التابعة الى قضاء الكوفة في منطقة الصوب الصغير وهو من المشاريع التابعة للقطاع الخاص تم إنجازه على مساحة (٢) مليون م^{٢} للبناء المسقف فقط مع إمكانية زيادة المساحة الكلية مستقبلاً .

الطاقات الانتاجية:-

يقوم هذا المعمل على اعادة تدوير الالمنيوم حيث تعتمد طاقاته الانتاجية على تجميع خردة الالمنيوم واعادة صناعتها مرة اخرى لإنتاج مقاطع الالمنيوم وتقوم هذه العملية الانتاجية على اعادة صهر المعدن والتي من مميزاتها انها تكون اقل تكلفة واستهلاكاً للطاقة فيما لوكان الالمنيوم جديداً حيث يحتاج الى

امكانية الحصول على معدن البوكسايت وتوفر طاقة كبيرة ، فضلاً عن ان ارتفاع التكلفة الاجمالية مما يؤدي الى رفع كلفة الانتاج ، كما ان من مميزات الالمنيوم قابليته على التدوير الى امد طويل .

تتم عملية التدوير من خلال جمع نفايات الالمنيوم ومن ثم تقسيمها وبعد ذلك تقطيعها الى قطع صغيرة وتنظيفها كيميائياً وميكانيكياً ، وبعدها يمر العمل بمرحلة الطحن والكبس للمخلفات المعدنية وذلك لتكون جاهزة للصهر والتشكيل ومن ثم تأتي مرحلة صهر المخلفات المعدنية حيث يتم تذويب المعدن عند تعرضه للأوكسجين وهذا يكون بعد احاطته لغرض المحافظة على كميته ، وبعدها يتم تحميل المعدن الى الفرن لتسخينه لإنتاج الالمنيوم المصهور وازالة الشوائب العالقة به ثم تأخذ عينة منه لغرض التحليل الطيفي وهذا يعتمد على المنتج النهائي المطلوب ، ومن ثم يصب الالمنيوم في الافران وتعاد العملية مرة اخرى وصولاً الى نوع المنتج المطلوب ويستفاد من مقاطع الالمنيوم المنتجة كمادة اولية لصناعات اخرى كصناعة الشبابيك والابواب والاثاث .

العوامل الموقعية والمكانية للمشروع :-

تطلب انجاز المشروع استثمار مبلغاً قدره (٣١٣٠٠٠٠) دولاراً والذي يعود من حيث تمويله الى صاحب المشروع دون حصوله على اي قروض ، الا انه بحاجة الى توسع وتطوير كونه يعمل بإمكانيات بسيطة لذلك فهو بحاجة الى حصوله على قروض مستعجلة وبقيمة مليون دولار لغرض النمو والتطوير .يعتمد المشروع على المواد الاولية والتي تتمثل بالألمنيوم الخردة والذي يتم الحصول عليه من اماكن مختلفة داخل المحافظة وذلك بتجميعه ونقلة عن طريق شاحنات صغيرة وكبيرة الحجم وتصل كمية الالمنيوم الذي يجمع سنوياً حوالي (٥٠٠) طن وبسعر يصل الى (٦٠٠) مليون دينار، اما في حالة قلة المواد الاولية المحلية فيضطر المعمل الى التعويض عنها باستيراد قطع الالمنيوم من الخارج .يعتمد المعمل على المكننة بالدرجة الاساس الا انه يوفر (٢٣) فرصة عمل* ثلاثة منهم في الإدارة والباقي موزعين على اقسام المعمل المختلفة ، وأغلبهم من المناطق المحيطة به ويقوم المعمل بتوفير بعض الامتيازات لعماله مثل الغذاء والنقل من والى المعمل.

يُسهم المعمل في سد جزء من حاجة السوق المحلية لهذا النوع من الانتاج وذلك لوقوعه على الطرق الرئيسية التي تربط المعمل بالأسواق الداخلية للمحافظة ، فضلاً عن الاسواق الخارجية وبالتالي سهولة تسويق الانتاج .اما بالنسبة لحاجة المعمل من الطاقة والوقود فعلى الرغم من انه يختصر كثيراً من الطاقة المطلوبة لإنتاج الالمنيوم من معدنه الاصلي ، الا انه يحتاج الى طاقة كبيرة لإتمام عملياته الانتاجية و يتم الحصول عليها عن طريق الطاقة الكهربائية والتي يتم توفيرها عن طريق مصدرين هما الشبكة

* نظراً لتراجع عمل المشروع في الآونة الاخيرة فقد تم الاستغناء عن بعض العاملين .

الوطنية وبنسبة (٥٠%) واستخدام مولدة تابعة للمعمل في حالة انقطاع التيار الكهربائي حيث توفر ما تبقى من حاجته للطاقة اما بالنسبة للوقود فيحتاج المعمل الى (١٠٠) الف لتر سنوياً و يتم توفيرها عن طريق الاسواق المحلية . يحتاج المعمل الى الماء بحدود (١) مليون لتر سنوياً والذي يتم توفيره من مصدر دائمي وقريب من المشروع والمتمثل بشط العباسية .

ومن خلال ما تقدم يتبين دور العوامل الموقعية في درجة التأثير في اختيار المكان النهائي للمشروع كما تضمن القرب المباشر للمعمل من طرق النقل الرئيسية التي تربط داخل المحافظة بخارجها العامل المحوري الاكثر تأثيراً في ربط جميع عوامل الانتاج مع بعضها البعض وبدرجة تصل نحو (٤٠%) و يبرز دور العوامل الثلاثة المتمثلة (بمصادر المياه والطاقة والاسواق) في المرتبة الثانية في اختيار موقع المشروع وبنسبة تصل نحو (٤٠%) ايضاً وبدرجات متقاربة لكلا منها فضلاً عن اليد العاملة التي احتلت نسبة (٨%) في التوقيع ولم تتجاوز العوامل الاخرى نسبة (١٢%) في اختيار المكان النهائي للمشروع.

الاستنتاجات :-

١- اقتصرت الاستثمارات الحديثة على القطاع الخاص ولم يشهد القطاع العام اي استثمارات حديثة او ادخال تطورات او خطوط جديدة على الاستثمارات القائمة.

٢- اعتماد اغلب الاستثمارات الصناعية باستثناء الصناعات الانشائية على المواد الاولية المستوردة وعليه امكانية تعرض هذه الصناعات الى اضرار في حالة وجود اي اضطرابات سياسية او اقتصادية ...الخ مستقبلاً.

٣- ان اغلب الاستثمارات الحديثة غير منجزه او انها قيد الانجاز ويعود ذلك لأسباب يرتبط اغلبها بالروتين الذي يجب ان يتبع من قبل المستثمر فضلاً عن مشكلة الحصول على الارض المناسبة للتوقيع .

٤- يلاحظ من هذه الدراسة ان قضاء النجف قد تصدر المرتبة الاولى على الوحدات الادارية الاخرى بعدد الاستثمارات الممنوحة رخصة الاستثمار وهذا يعود الى طبيعة الفرص الاستثمارية والى امكانية القضاء في توفير مقوماتها الاساسية حيث تمثلت وكما اسلفنا ان اغلبها هي صناعات انشائية والتي تتوفر امكانياتها الاقتصادية ضمن اطار القضاء .

٥- ظهور صناعات معتمدة على منتجات صناعات اخرى مما يساعد على وجود روابط صناعية وكما موجود في المدينة الصناعية في قضاء النجف.

٦- صعوبة الحصول على التمويل المالي ادى الى تأخير انجاز بعض المشاريع او التخطيط لأنشاء مشاريع جديدة.

٧- اعتماد الاستثمارات الصناعية الجديدة على رؤوس اموال محلية وتقنيات عالية مما يجعلها افضل من الصناعات القائمة ، ولكنها لا تزال متخلفة مقارنة بما وصل اليه العالم الصناعي.

٨ – ان مجمل الاستثمارات الصناعية الجديدة لا تشكل قاعدة صناعية عريضة وواسعة تؤسس لما بعدها او تساعد في خلق بؤرة او قطب نمو لامع يشع بديناميكية على الاقليم ككل وذلك لعدم التأكيد على الصناعات الهندسية والكيمياوية وغيرها من الصناعات عالية الجودة .

المقترحات:-

١- ضرورة تعديل السياسة التي اتبعتها الدولة والمتمثلة بنظام السوق المفتوحة لحماية المنتجات المحلية وذلك بفرض رسوم كمركية على السلع التي تدخل حدودها يقابلها خفض الضرائب ورفع القيود المفروضة على استيراد المواد الاولية والمكائن والآلات والمستلزمات الصناعية الاخرى التي تحتاجها المشاريع الصناعية القائمة لغرض ادامتها والعمل على تطويرها وتشجيع قيام استثمارات صناعية جديدة.

٢- بث روح الوعي الوطني لدى الموطنين المحليين من خلال البرامج والندوات كمحاولة لتشجيع المنتوج المحلي خاصة وان المجتمع تسوده ثقافة المنتج المستورد.

٣- جذب الاستثمارات الاجنبية لكونها أحد أهم مصادر التمويل خاصة وان المحافظة تمثل بيئة ملائمة للاستثمار حيث تتمتع بالاستقرار السياسي وتوفر الموارد الاقتصادية والبشرية فضلاً عن الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمار لذلك لابد من الترويج و التنسيق مع الجهات ذات العلاقة وعقد المؤتمرات لتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة.

٤- محاربة ظاهرة الفساد المتفشية بين دوائر الدولة الادارية والمالية من خلال تفعيل دور الاجهزة الرقابية والقضائية ومحاسبة المسؤولين كمحاولة للحفاظ على المال العام واعادة توجيهه لما يخدم العملية الاستثمارية .

٥- القضاء على الروتين المتبع من قبل المستثمر من خلال زيادة صلاحية هيئات الاستثمار بإتمام الإجراءات اللازمة للمشروع الاستثماري عن طريق التنسيق المباشر مع الدوائر المعنية الاخرى كالبلدية والمصارف وغيرها دون الحاجة الى الانتظار مما يؤثر ايجاباً في إنجاز المشروع الاستثماري في الوقت المحدد له.

٦- المضي قدماً في اتمام مرحلة الاعمار التي تشهدها المحافظة خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الخدمية التي لها دور كبير في دعم وجذب الاستثمار الصناعي الجديد وتطوير القائم منه.

٧- تحسين اداء الجهاز المصرفي (حكومي ،أهلي) وبالخصوص المصرف الصناعي و زيادة التخصيصات المالية الممنوحة وتسهيل عملية الاقتراض وتحويل العملات الأجنبية واتباع المرونة والشفافية بتطبيق جميع السياسات (المالية والسعرية والنقدية) مما يُسهم في دعم الاستثمار والاسراع في انجاز المشاريع التي تمت الموافقة عليها فضلاً عن التحفيز لإقامة مشاريع اخرى .

٨- اقامة العديد من مراكز التدريب المهني الصناعي في فروع الصناعة المختلفة مع اتباع الطرق العلمية الحديثة وايجاد صلات وثيقة بين مؤسسات ومراكز البحث العلمي لغرض التدريب على الاجهزة الحديثة مما يساعد على اعداد طاقات بشرية قادرة على قيادة الاقتصاد الصناعي مستقبلاً.

٩- العمل على تفعيل القطاع المختلط مما يساعد على ايجاد استثمارات صناعية مشتركة لها دور في دعم الاقتصاد المحلي فضلاً عن تطوير الصناعات القائمة وفتح خطوط استثمارية جديدة فيها.

١٠- العمل على إيجاد استثمارات صناعية زراعية تمثل انعكاس لما تتمتع به محافظة النجف من امكانات اقتصادية زراعية كبيرة جداً مما يساعد على ايجاد روابط امامية وخلفية مثل توفير حاجة الزراعة من المنتجات الصناعية كإقامة معامل لإنتاج الساحبات والحاصدات الزراعية وصناعة المعدات والآلات الزراعية والتي تعد من الصناعات الثقيلة وانتاج الاسمدة والذي بدوره ينعكس على توفير المواد الاولية للعديد من الصناعات .

١١- نظراً للإمكانات الزراعية النباتية التي تتمتع بها المحافظة وبشقيها النباتي والحيواني كونها محافظة زراعية خاصة بعد التوسعات الزراعية التي حدثت مؤخراً والمتمثلة باستثمار الصحراء للزراعة وتربية الحيوان مما يشجع على اقامة العديد من المعامل مثل(معجون الطماطة ، الزيوت النباتية ، انتاج وتعليب اللحوم البيضاء والحمراء ،مشتقات الالبان، تعليب التمور، انتاج المعلبات بكافة انواعها وغيرها من الصناعات الغذائية.

١٢- ان تشجيع النشاط الزراعي ودعمه باستمرار يساعد على اقامة العديد من الصناعات النسيجية نظراً لما توفره من مواد اولية تعتمد عليها هذه الصناعة مثل (القطن ،الصوف ، الجلود ،الشعر ، الوبر) خاصة وان المحافظة لها خلفية تاريخية بهذه الصناعات كصناعة العباءة الرجالية وغيرها ،هذا الى جانب توفر اليد العاملة من الاناث والتي يمكن استثمارها من خلال زيادة هذه الاستثمارات.

١٣- نظراً لوفرة المواد الاولية المعدنية والمتمثلة (حجر الكلس ،الحصى ،الرمل ،الملح ...الخ) وباحتياطي كبير يشجع على اقامة العديد من الاستثمارات الانشائية كأنشاء معامل لإنتاج (السمنت

العادي والمقاوم ،الحصى الفني ،الطابوق ،الرمل الصالح للبناء ،السيراميك ،الثرمستون ،البناء الجاهز ، الطابوق، ...الخ) فضلا عن توفر معدن الفلدسبار والرمل الزجاجي في بادية النجف وبكميات كبيرة تصل الى اكثر من (٢،٣) مليون طن يشجع على صناعة الزجاج ومنتجاته و الخزف والذي تشتهر بصناعته المحافظة تاريخياً.

١٤- نظراً لخطة المحافظة بالتوجه نحو الصحراء واستثمارها زراعياً وبالاعتماد على المياه الجوفية الموجودة فيها وبكميات تمكن من استثمارها طويلاً فهذا يشجع على اقامة معامل لإنتاج الصناعات البلاستيكية كمعامل لصناعة انابيب الري بالتنقيط البلاستيكية وجميع ملحقاتها .

١٥- يساعد اكتشاف ابار النفط في محافظة النجف على اقامة مصفى لتكرير النفط ومن ثم انشاء قاعدة عريضة للصناعات البتروكيمياوية المتنوعة.

١٦- الاسراع في انجاز مشروع سكة الحديد التي تربط محافظة النجف بالمحافظات والمناطق المجاورة (المسيب – كربلاء – نجف – سماوة) والتي يطلق عليها الخط القوسي بطول يبلغ (٢٧٠) كم مما يساعد في اتساع الاسواق الضرورية لتصريف الانتاج ونقل المواد الاولية وغيرها من عوامل الانتاج مما يسهم في ايجاد وتقوية الروابط الصناعية المختلفة بين هذه المحافظات.

١٧- العمل على توفير مصادر ثابته ومستمرة للطاقة كونها تعتبر من اهم عوامل قيام الصناعة خاصة وان المحافظة تمتلك صحراء كبيرة تستلم كميات كبيرة من الاشعاع الشمسي يومياً مما يساعد على توليد الطاقة الكهربائية وعلى مدار (٢٤) ساعة .

١٨- دراسة تجارب الدول التي تبنت فكرة الاستثمار الصناعي خاصة ذات الظروف المماثلة لمعرفة نقاط القوة التي ادت الى نجاح الاستثمار فيها وتطبيقها وتحديد نقاط الضعف وتجاوزها بدلاً من اعتماد التجربة بشكل مباشر مما يودي الى استنزاف الطاقات المتاحة.

المصادر:

(١) صائب ابراهيم جواد، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية ، مطبعة جامعة صلاح الدين ، اربيل ، ٢٠١١.

(٢) ابراهيم الاخرس ، اسرار تقدم الصين دراسة في ملامح القوة واسباب الصعود ، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

(٣) محمد ازهر السماك و عباس علي التميمي ، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٧.

(٤)عبد العزيز مصطفى عبد الكريم ، رشاد مهدي جاسم ، التخطيط الصناعي ، جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٩.

(٥) محمد ازهر السماك ، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر،ط١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ٢٠١١.

(٦) عبد الزهرة علي الجنابي ، الجغرافيا الصناعية ، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣.

(٧)احمد يحيى عباس عنوز ، شبكة الطرق البرية في محافظة النجف(دراسة في جغرافية النقل) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ،جامعة الكوفة ، ٢٠١٠.

(٨) محمد خميس الزوكة ، الجغرافية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠.

(٩) جودة عبد الخالق واخرون ، الصناعة والتصنيع في مصر الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ،ط١، المكتبة الأكاديمية شركة مساهمة مصرية ،٢٠٠٥.

(١٠) الهيئة العامة للمساحة ،قسم انتاج الخرائط ،خارطة العراق الادارية ، بغداد ،لعام ٢٠١٦ .

Abstract

Due to the importance of industrial investment and its great role in advancing the economic and social development, which came as a natural result of the implementation of the amended investment law for 2006, this law encouraged private investment (domestic and foreign). Hence, this study aims towards shedding light on all the new investment opportunities the province witnessed in order to know their nature, branches, and the extent of utilization of the available resources. In addition to that, it studied their spatial distribution, and focused on the completed projects, studying their positional factors ... etc.

The study reached a number of conclusions. Among those conclusions, there was some to limit these industrial investments to a specific number of industry branches, and to adopt them in order to meet their requirements on the sources of self-financing for most investors.